



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединённых Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



المؤتمر

الدورة الحادية والأربعون

روما، 22-29 يونيو/حزيران 2019

حالة الأغذية والزراعة: الهجرة والزراعة والتنمية الريفية

موجز

تشكل الهجرة، رغم التحديات التي قد تنطوي عليها، جزءًا ملازمًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية ووسيلة للحد من عدم المساواة ضمن البلد الواحد وبين البلدان على حد سواء. وتستحوذ الهجرة الريفية على شقّ وافر من تدفقات الهجرة الداخلية والدولية على حدّ سواء. ويتسم اتساق السياسات الخاصة بالهجرة والزراعة وسياسات التنمية الريفية بأهمية حاسمة لضمان الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. غير أنّ أولويات السياسات المتصلة بالهجرة الريفية تعتمد على السياقات القطرية التي تشهد تحولات باستمرار وهي ستكون مختلفة بالنسبة إلى البلدان التي تمرّ في حالات من الأزمات الممتدة والبلدان التي تشكل فيها عمالة الشباب في الريف أحد التحديات والبلدان التي تمرّ في مرحلة انتقالية اقتصادية وديموغرافية وبالنسبة إلى البلدان التي يصلها عاملون مهاجرون.

الإجراءات التي يُقترح اتخاذها من جانب المؤتمر

إن المؤتمر مدعو إلى القيام بما يلي:

- (أ) الاعتراف بأنّ الهجرة الريفية ظاهرة تنطوي على فرص وتحديات في آنٍ معًا، وعلى فوائد وتكاليف أيضًا، للمهاجرين أنفسهم وللمجتمعات بشكل عام.
- (ب) ملاحظة أنّ أولويات السياسات المتعلقة بالهجرة الريفية تعتمد على السياقات القطرية.



يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)، وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

- (ج) التشديد على أنه، بعيدًا عن حالة الهجرة القسرية المتصلة بحالات الأزمات - من الضروري عدم اعتبار الهجرة بحد ذاتها مشكلة تقتضي إيجاد حلّ لها. وعليه، يجب ألا تسعى السياسات إلى احتواء الهجرة أو تشجيعها.
- (د) التشديد على أنّ هدف السياسات المتعلقة بالهجرة يجب أن يكون جعل الهجرة خيارًا وليس حاجة وتعظيم تأثيراتها الإيجابية بموازاة الحد قدر المستطاع من تأثيراتها السلبية.
- (هـ) الإقرار بأهمية إتاحة فرص بديلة جذابة للمهاجرين الريفيين المحتملين، وليس أقلّه من خلال تشجيع تنمية المناطق الريفية أو جوارها؛ والاعتراف أيضًا بأنّ الهجرة الريفية ستتواصل وبأنّ هناك حالات مبرر فيها تيسير الهجرة ومساعدة المهاجرين المحتملين على تحطّي العقبات التي قد تعترضهم.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد: Máximo Torero Cullen

المدير العام المساعد

إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

الهاتف: +39 06570 56295

بيان المحتويات

الصفحات	
4	أولاً- المقدمة
4	ثانياً- الهجرة الريفية عنصر محوري في التحوّل الاقتصادي
6	ثالثاً- الهجرة الداخلية تتميز بحركة السكان من المناطق الريفية وإليها ولكنها ترتبط أيضاً بالهجرة الدولية
8	رابعاً- تحديات الهجرة والفرص المتصلة بها تعتمد على سياقات البلدان ومساراتها الإنمائية
10	خامساً- تفهم دوافع الهجرة يتسم بأهمية حاسمة لوضع استراتيجيات تفضي إلى تحسين سبل العيش وإلى تحوّل اجتماعي شامل
11	سادساً- للهجرة تأثيرات متنوعة على المناطق الريفية
15	سابعاً- جعل الهجرة مجددة للجميع
16	ثامناً- تعزيز القدرة الإنمائية للهجرة
17	تاسعاً- المراجع

أولاً - المقدمة¹

1- انصبَّ أكثر فأكثر معظم الاهتمام على الهجرة الدولية بفعل المخاوف المتزايدة إزاء ارتفاع عدد المهاجرين واللاجئين وانتقلهم عبر الحدود، الأمر الذي جعل هذه المسألة تتصدر جدول الأعمال الدولي للسياسات. وإنَّ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الصادرة عن الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة المنبثقة عنها تقرّر بوضوح بأهمية الهجرة والتحديات المصاحبة لها والفرص التي تتيحها، بما في ذلك من أجل الحد من عدم المساواة. وإضافة إلى ذلك، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر سبتمبر/أيلول 2016 إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين في ما شكّل خطوة إضافية إلى الأمام من خلال إطلاق عملية وضع اتفاقيين عالميين اثنتين أولهما من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية وثانيهما من أجل اللاجئين.

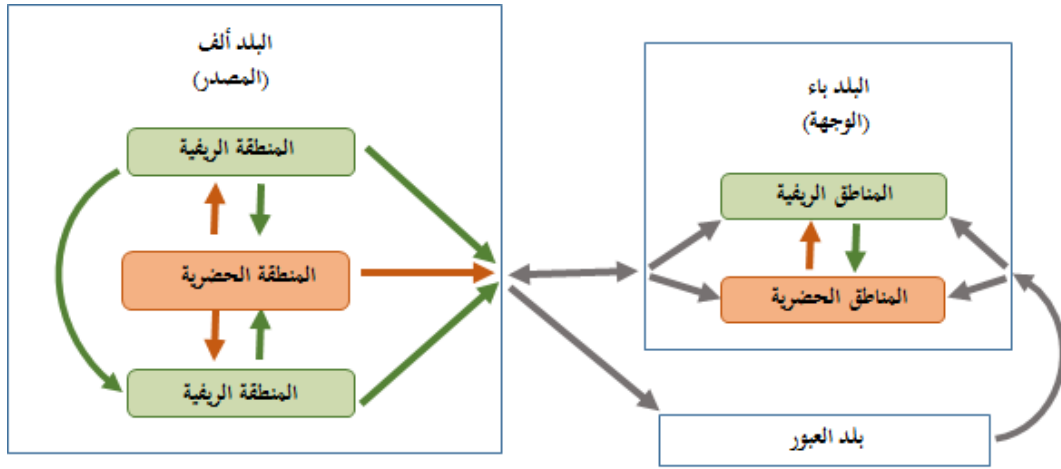
2- وقد خلّص التقرير عن حالة الأغذية والزراعة لعام 2018 إلى أنّ الهجرة الريفية تستحوذ على شقّ وافر من تدفقات الهجرة الداخلية والدولية على حدّ سواء. وترتبط الهجرة الريفية ارتباطاً وثيقاً ليس فقط بالتنمية الزراعية والريفية بل أيضاً بتنمية المجتمعات ككلّ. والمقصود بالهجرة الريفية الهجرة من المناطق الريفية وإليها وفي ما بينها، سواء أكانت عملية الانتقال تتمّ داخل البلد عينه أو تنطوي على عبور الحدود. وفي العديد من البلدان، لا سيما البلدان التي لم تبلغ بعد مراحل متقدمة من التنمية ولا يزال قسم كبير من سكانها يعيش في الأرياف، تتخطى الهجرة بين المناطق الريفية الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. والأهم من ذلك أنّ عددًا كبيراً من اللاجئين الدوليين - ما لا يقلّ عن 30 في المائة على المستوى العالمي وأكثر من 80 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى - يعيشون في المناطق الريفية في البلدان المضيفة لهم. لذا لا بدّ لفهم الهجرة في المناطق الريفية - حجمها ومواصفاتها ودوافعها وتأثيراتها - أن يحتل الصدارة عند معالجة مسألة التنمية.

ثانياً - الهجرة الريفية عنصر محوري في التحوّل الاقتصادي

3- تُعدّ الهجرة من المناطق الريفية وإليها وفي ما بينها عنصراً هاماً من عناصر الهجرة الدولية والداخلية على حدّ سواء. وإنّ إعادة توزيع العمالة من القطاعات الاقتصادية الأقلّ إنتاجية إلى تلك الأكثر إنتاجية يشكل عنصراً لا يتجزأ من عناصر التنمية الاقتصادية. وتشير تدفقات الهجرة الداخلية الكبرى التي أشار إليها التقرير عن حالة الأغذية والزراعة لعام 2018 إلى أنّ إعادة توزيع العمالة في العديد من البلدان النامية يساهم في إحداث التحوّل الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. غير أنّ الهجرة الداخلية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالهجرة الدولية على اعتبار أنّ المهاجرين المحتملين ينجذبون بشكل خاص إلى الفرص المتاحة في البلدان ذات مستويات الدخل والتنمية الإجمالية الأعلى (الشكل 1).

¹ تستند هذه الوثيقة إلى: منظمة الأغذية والزراعة. 2018. حالة الأغذية والزراعة لعام 2018. الهجرة والزراعة والتنمية الريفية. روما <http://www.fao.org/3/I9549AR/i9549ar.pdf>. للمزيد من التحليلات والمناقشة المفصّلة، يرجى من القراء الاطلاع على هذا التقرير.

الشكل 1: رسم بياني لتدفقات الهجرة

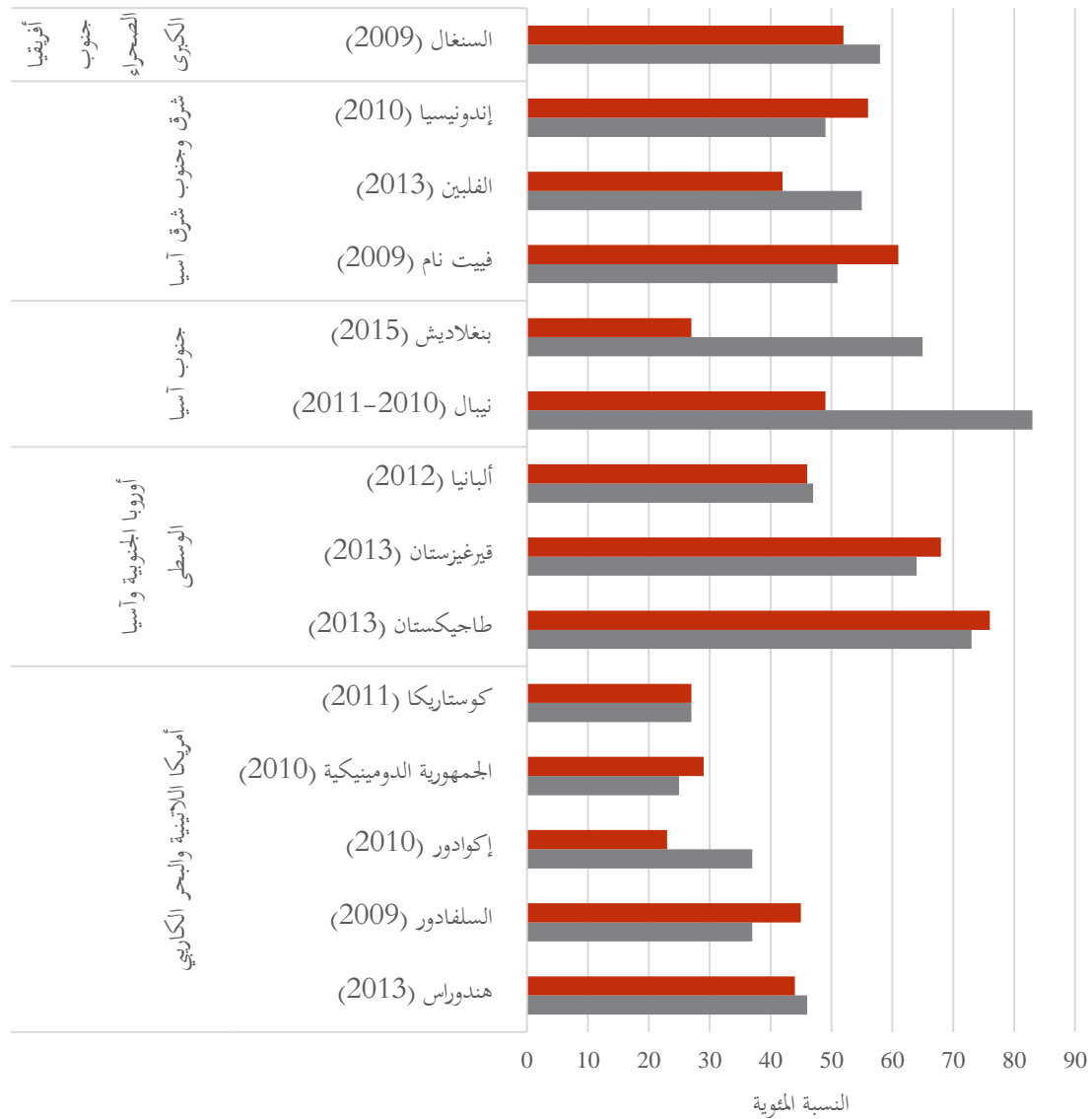


ملاحظة: تشير الأسهم باللون الأخضر إلى تدفقات الهجرة من المناطق الريفية، فيما تمثل الأسهم باللون البرتقالي التدفقات من المناطق الحضرية والأسهم باللون الرمادي التدفقات إما من المناطق الريفية أو الحضرية المصدر.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2018.

4- يمكننا بالاستناد إلى البيانات المستخرجة من عدد من عمليات الإحصاء الوطنية الحديثة أو الدراسات الاستقصائية التمثيلية على المستوى الوطني تقدير حصة المهاجرين الدوليين الوافدين من المناطق الريفية من إجمالي المهاجرين الدوليين. وهذا من شأنه أن يلقي الضوء على الاتجاه النسبي إلى الهجرة من المناطق الريفية والحضرية مقارنة بنصيب سكان الريف من العدد من إجمالي السكان في البلد نفسه (الشكل 2). وكما هو مبين في الشكل 2، فإنّ قسمًا ملحوظًا من المهاجرين الدوليين وافدون في جميع الحالات من المناطق الريفية. وفي معظم الحالات، يكون نصيب المهاجرين الدوليين الوافدين من المناطق الريفية مشابهًا للغاية لنصيب السكان المقيمين في المناطق الريفية في البلدان المصدر. ويشير ذلك إلى أنّ الاتجاه إلى الهجرة على الصعيد الدولي من المناطق الريفية والحضرية متشابه نسبيًا بالإجمال.

الشكل 2: نصيب المهاجرين الدوليين الوافدين من المناطق الريفية مقارنة بنصيب سكان الريف من السكان على الصعيد الوطني - بلدان مختارة



■ المهاجرون الريفيون على المستوى الدولي ■ نصيب سكان الريف من مجموع السكان

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2018.

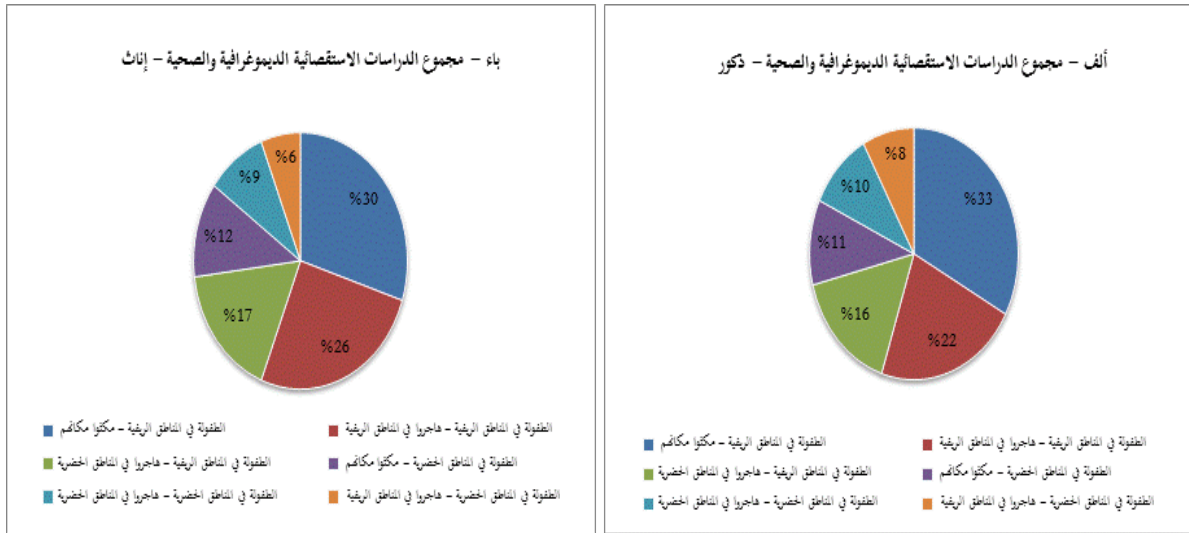
ثالثاً- الهجرة الداخلية تتميز بحركة السكان من المناطق الريفية وإليها ولكنها ترتبط أيضاً بالهجرة الدولية

5- تشكل الهجرة الداخلية بالإجمال ظاهرة أكبر بشكل ملحوظ من الهجرة الدولية وتختلف أنماطها باختلاف البلدان. ورغم صعوبة إعطاء تقديرات عالمية شاملة بسبب شح البيانات واختلاف تعاريف الهجرة الداخلية على حد سواء، تشير إحدى الإحصاءات إلى أنّ عدد المهاجرين الداخليين الدائمين (أي أولئك الذين عاشوا في منطقة غير المنطقة التي ولدوا فيها) في عام 2005 كان يبلغ أربعة أضعاف عدد المهاجرين الدوليين المغتربين. وفي المناطق النامية التي

ترتفع فيها معدلات التوسع الحضري، تستحوذ الهجرة الريفية بجميع أشكالها على ما لا يقل عن 50 في المائة من مجمل الحركات الداخلية. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تفوق هذه الحصة نسبة 75 في المائة.

6- وكان أكثر من نصف السكان الوافدين من المناطق الريفية قد هاجروا داخليًا مرة واحدة على الأقل عبر مختلف البلدان بحسب تقييم الدراسات الاستقصائية الديموغرافية والصحية التي أجرتها وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية. وتفوق تدفقات الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية تلك من المناطق الحضرية إلى المناطق الريفية مما يعني أنّ الهجرة الصافية من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية هي التدفقات المعتادة. غير أنّ حصة أكبر من السكان تهاجر بين المناطق الريفية نفسها مقارنة بالهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية (الشكل 3).

الشكل 3: نصيب السكان الذين هاجروا أو مكثوا في مقر إقامتهم خلال طفولتهم وموقعهم الحالي - المجموع في 31 بلدًا



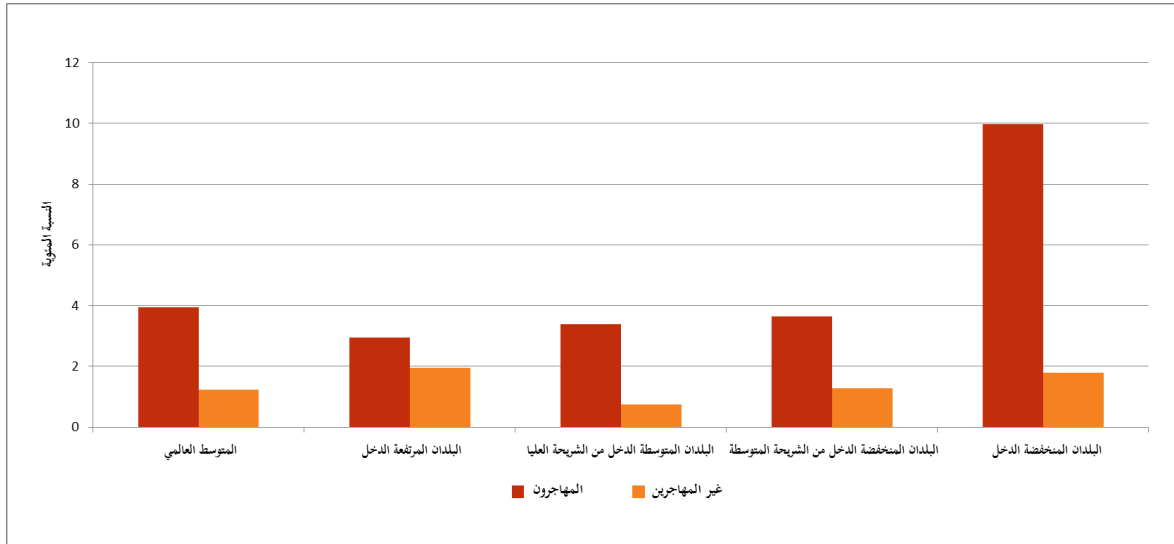
ملاحظة: البلدان التي شملتها العينة بحسب الترتيب الأبجدي: بنغلاديش، بنن، البرازيل، بوركينا فاسو، الكاميرون، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية مصر العربية، إثيوبيا، هايتي، الأردن، كازاخستان، مدغشقر، ملاوي، مالي، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، باراغواي، بيرو، الفلبين، السنغال، جنوب أفريقيا، جمهورية تنزانيا المتحدة، توغو، أوزباكستان، فييت نام، زامبيا.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2018.

7- غالبًا ما ترتبط الهجرة الداخلية بالهجرة الدولية من خلال عملية تمتد على مراحل عدّة في معظم الأحيان. فعلى سبيل المثال، قد ينتقل المهاجر في مرحلة أولى داخليًا وقد يهاجر من ثمّ دوليًا أو بالعكس. وتشير البيانات إلى أنّ الأشخاص الذين هاجروا داخليًا هم أكثر ميلًا إلى الهجرة دوليًا. وبالفعل، يرتفع نصيب الأشخاص الذين يعتزمون أن يهاجروا دوليًا قياسًا بعدد الأشخاص الذين انتقلوا داخليًا خلال السنوات الخمس الماضية مقارنة بالأشخاص الذين

لم يفعلوا ذلك، وهذا في البلدان من مختلف فئات الدخل. وفي البلدان المنخفضة الدخل، يكون المهاجرون الداخليون أكثر ميلاً إلى الهجرة دولياً بمقدار خمسة أضعاف مقارنة بالأفراد الذين لم ينتقلوا إلى مناطق أخرى. (الشكل 4).

الشكل 4: نصيب السكان الذين يعتزمون الهجرة على المستوى الدولي في الأشهر الإثني عشر المقبلة بحسب مجموعة الدخل للبلدان وبحسب المهاجرين الداخليين / غير المهاجرين، 2013.



ملاحظة: استناداً إلى عيّينات تمثيلية على المستوى الوطني في 138 بلداً. يُقصد بالمهاجرين الأشخاص الذين هاجروا داخلياً خلال السنوات الخمس الماضية وغير المهاجرين الذين لم يفعلوا ذلك.

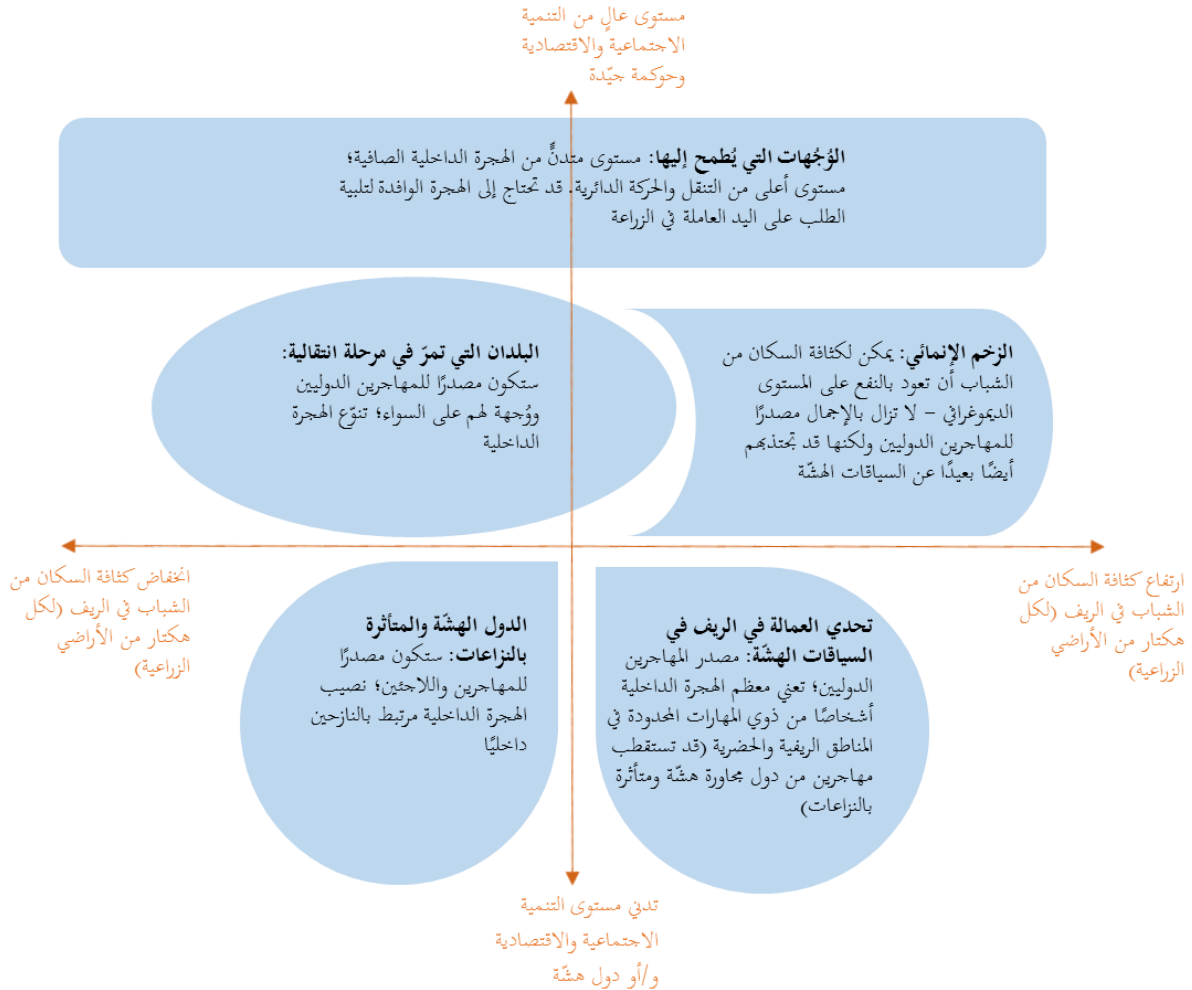
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2018.

رابعاً- تحديات الهجرة والفرص المتصلة بها تعتمد على سياقات البلدان ومساراتها الإنمائية

8- يستخدم التقرير عن حالة الأغذية والزراعة لعام 2018 تصنيفاً واسعاً للبلدان من حيث الهجرة الريفية مما يشير إلى وجود تحديات ودوافع مختلفة للهجرة (الشكل 5). ومع أنّ بعض البلدان قد تتسم بصفات مميزة لفتتين اثنتين أو أكثر، في ما يلي المواصفات الخمس الأساسية:

- (1) دول هشّة ومتأثرة بالنزاعات؛
- (2) بلدان تشكل عمالة الشباب في الريف فيها تحدياً في السياقات الهشّة؛
- (3) بلدان تشهد زخماً إنمائياً يتيح لها خلق فرص عمل للشباب؛
- (4) البلدان التي تمرّ في مرحلة انتقالية وتشهد زخماً اقتصادياً وتوسعاً حضرياً وعمليات تحول ديموغرافي؛
- (5) وُجّهات يُطمح إليها تسجل فيها مستويات عالية من التنمية.

الشكل 5: نمط المواصفات القطرية استنادًا إلى دوافع الهجرة الريفية كوظيفة من وظائف التنمية والحوكمة والديموغرافيا الريفية



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2018.

9- يمكن الإشارة إلى تحديات وفرص فريدة من نوعها بالنسبة إلى كلّ فئة مما يشير إلى ضرورة إسناد الأولوية لمجالات سياساتية مختلفة. وفي السياقات الهشّة على غرار النزاعات والأزمات الممتدة، قد يُجبر الأشخاص على التحرك لأسباب تتعلق بالسلامة والأمن وهو ما ينطوي على تحديات جمة في المناطق القادّمين منها والوافدين إليها. وإنّ عدد السكان من الشباب الريفيين أكبر و/أو متناسخ في البلدان التي تشكل فيها عمالة شباب الريف تحديًا، من دون وجود زخم إنمائي لاستيعاب عدد إضافي من الوافدين إلى سوق العمل. ويلاحظ هذا تحديًا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي جنوب آسيا حيث لم يترافق التوسع الحضري مع نمو مماثل في قطاعات التصنيع أو الخدمات الحديثة وحيث أنّ الأشخاص الخارجين من القطاع الزراعي المتدني الإنتاجية ينتقلون في معظمهم إلى قطاع الخدمات غير النظامية المتدني الإنتاجية، وعادة ما يكون ذلك في المناطق الحضرية. ويشدّد هذا التحدي بفعل توقع أن تواجه أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بشكل خاص خلال العقود المقبلة زيادات كبرى في عدد سكان الريف لديها. وباستطاعة البلدان التي تشهد زخمًا

إنمائيًا أن تخلق فرصًا للعمل وأن تستخدم المواصفات الديموغرافية بما يعود بالنفع عليها وإن كانت تواجه تحديًا مماثلاً بفعل وجود أعداد كبرى من الشباب الريفيين. وقد خطت البلدان التي تمر في مرحلة انتقالية خطوات كبرى باتجاه التحول إلى وُجُهاً يُطمح إليها أي أن تشكل أقطابًا جاذبة للهجرة الدولية.

10- أما البلدان الواقعة في الفئة الأخيرة - أي الوُجُهاً التي يُطمح إليها - فقد تمحورت السياسة الأساسية أكثر فأكثر حول تنامي عدد المهاجرين الدوليين. ويتمثل أحد الحلول الظاهرية في أوساط صانعي السياسات في اجتثاث تدفقات الهجرة من خلال تشجيع التنمية في البلدان المصدر. غير أنّ الأدلة تشير إلى أنّه في البلدان المنخفضة والمنخفضة إلى المتوسطة الدخل، تؤدي التنمية وارتفاع المداخيل في مرحلة أولى إلى ارتفاع مستويات الهجرة؛ و فقط عندما تبلغ البلدان فئة الدخل المتوسط الأعلى تميل عندها مستويات الهجرة إلى التراجع. وتستغرق هذه العملية عادة عقودًا عدة. لذا، ينبغي النظر إلى التنمية على أنّها أمر مرغوب فيه بحد ذاته وليس مجرد وسيلة لكبح جماح الهجرة.

خامسًا - تفهم دوافع الهجرة يتسم بأهمية حاسمة لوضع استراتيجيات تفضي إلى تحسين سبل العيش وإلى تحوّل اجتماعي شامل

11- يشكل تفاوت الفرص دافعًا للهجرة. يُعدّ الدافع الرئيسي للهجرة الريفية وجود اختلافات في فرص العمل وفي القدرة على الحصول على الخدمات العامة. وتشكل الاختلافات في الإنتاجية والثغرات المقابلة على مستوى الدخل بين الزراعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى، مثل قطاعات التصنيع والخدمات، أحد الدوافع الكامنة وراء الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. كذلك فإنّ المناطق الريفية في البلدان النامية تفتقر إلى الخدمات الاجتماعية والبنى التحتية مصحوبة بعوامل ديموغرافية غالبًا ما تشكل جميعها حافزًا للمغادرة. وفي البلدان التي فيها عدد كبير من الشباب الريفيين، من المرجح أن يدفع نقص الأراضي الزراعية وندرتها بعدد كبير من أولئك الشباب إلى البحث عن فرص أخرى في المدن وفي الخارج، ما لم توجد لهم فرص عمل مناسبة في المناطق الريفية أو على مقربة منها.

12- تفهم العوامل المؤثرة على الهجرة أساسي لتحديد التدخلات الممكنة. من شأن عوامل مختلفة أن تقيّد الهجرة في الريف. فتكاليفها تجعلها خيارًا غير ممكن بالنسبة إلى الكثيرين، خاصة في ما يتعلق بالوُجُهاً النائية. وهذه التكاليف ليست مالية فحسب بل هي أيضًا نفسية واجتماعية وثقافية. غير أنّ الهجرة قد تكون مفيدة أيضًا كاستراتيجية لإدارة المخاطر بالنسبة إلى الأسر المعيشية الريفية على اعتبار أنّها تحد من اعتمادها على المداخيل الزراعية غير المؤكدة وتؤدي إلى تنوع مصادر رزقها. وباستطاعة الشبكات الاجتماعية للمهاجرين في المناطق الوافدين إليها أن تؤدي دورًا من أجل تيسير هذه الهجرة الريفية؛ فهي قادرة على مساعدة المهاجرين على التخفيف من وطأة التكاليف الاجتماعية والثقافية وإتاحة المعلومات اللازمة لهم. ويمكن ضمان هذا أيضًا من خلال وكالات التوظيف، النظامي وغير النظامي منه، لمساعدة المهاجرين على العثور على وظائف وفهم الإجراءات البيروقراطية.

13- من شأن الأطر القانونية والسياسات العامة أن تشجّع الهجرة أو تثبطها بواسطة قنوات متنوعة. يشكّل ضعف حقوق الأراضي، من منظور قانوني، عاملاً قد يردع المهاجرين المحتملين عن مغادرة المناطق الريفية. كذلك فإنّ

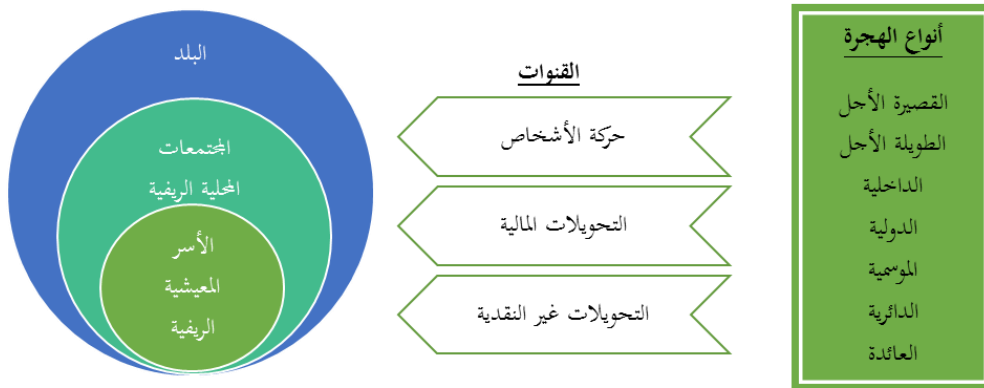
قوانين العمل - مثل وضع حد أدنى للأجور - وقوانين مكافحة التمييز قد تؤثر على الهجرة وعلى الوجهة المختارة. ومن ناحية السياسات، تعدّ العوامل الرئيسية بالنسبة إلى الزراعة تلك التي تسعى إلى إعطاء دفع لاعتماد المكننة كأداة لتشجيع الإنتاجية الزراعية، وهو ما يؤدي في أغلب الأحيان إلى إطلاق يد العمالة للانتقال إلى قطاعات أخرى. ويقابل ذلك تشجيع التنمية الزراعية الميدانية - التي تسعى إلى توسيع نطاق النظم الغذائية وخلق فرص عمل غير زراعية في المناطق الريفية - وهو ما من شأنه أن يحدّ من الهجرة إلى خارج الريف من خلال إتاحة الفرص للأشخاص لزيادة دخلهم وتنويع سبل عيشهم على مقربة من ديارهم. غير أنّ هذه السياسات قد تؤدي أيضاً إلى زيادة الهجرة من خلال رفع المدخيل في المناطق الريفية وبالتالي مساعدة العديد من المهاجرين المحتملين على تحطّي العقبات المالية.

14- وفي هذا السياق، تؤثر السياسات الاجتماعية وسياسات العمل على الهجرة ولكنّ تأثيراتها قد تختلف باختلاف الموقع والظروف الراهنة. ومن شأن الحماية الاجتماعية أن تردع الهجرة متى كان الحصول عليها مشروطاً بالوجود المادي في المناطق الريفية. ومن جهة أخرى، في حال فرضت قيود على المستفيدين جراء عدم كفاية الأموال لتغطية تكاليف الهجرة، قد تساعد عمليات التحويل النقدية غير المشروطة على تحطّي هذه العقبة وتسمح لهم بالتالي بالهجرة. وقد تؤثر السياسات الائتمانية أيضاً على الهجرة بالنسبة إلى الأسر المعيشية التي تعاني من قيود مالية أو على مستوى السيولة.

سادساً - للهجرة تأثيرات متنوعة على المناطق الريفية

15- للهجرة بشتى أشكالها تأثيرات مختلفة على المناطق المصدر وعلى الوجهة على حد سواء. قد تكون للهجرة في المناطق الريفية، وبخاصة الهجرة إلى خارجها، تأثيرات عميقة على التنمية الريفية والأمن الغذائي والتغذية والفقر. وتنتقل تأثيرات الهجرة عبر ثلاث قنوات رئيسية. أولاً، خسارة اليد العاملة المتاحة بالنسبة إلى الأسر المعيشية المصدر وفي أسواق العمل في الريف. ثانياً، قد تؤثر تحويلات المهاجرين على أنماط الاستهلاك وعلى سبل العيش في المجتمعات الريفية المصدر. ثالثاً، قد تحصل أيضاً تحويلات غير نقدية - ما يسمى تحويلات "اجتماعية" - كالأفكار والمهارات والأنماط الاجتماعية الجديدة التي يعيدها المهاجرون معهم أو ينقلونها (الشكل 6). وقد تكون التأثيرات على الأسر المعيشية والمجتمعات سلبية أو إيجابية بحسب شكل الهجرة ومواصفات المهاجرين وسياق الهجرة.

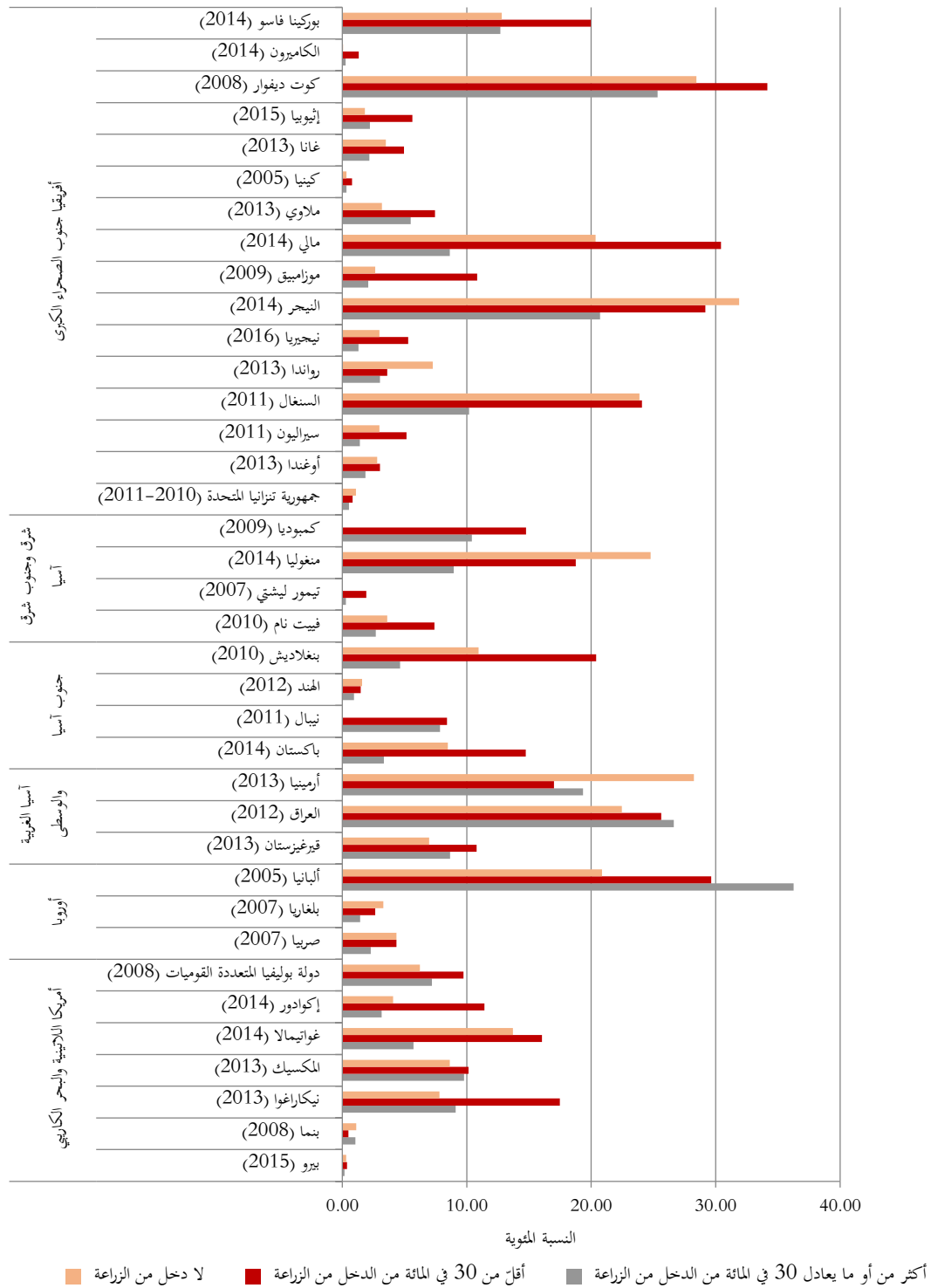
الشكل 6: قنوات الهجرة المؤثرة



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2018.

16- تأثيرات الهجرة على الأسر المعيشية المصدر ملحوظة ولكنها متنوعة. قد ينطوي التعامل مع انحسار العمالة داخل الأسرة على الكثير من التحديات بالنسبة إلى الأسر المعيشية الزراعية في حال تعددت الاستعاضة عن تلك العمالة. ومن شأن فقدان العمالة داخل الأسر أن يؤثر سلباً على مستويات الإنتاج الزراعي وغير الزراعي للأسر المعيشية وأن يشجع الأسر المعيشية التي تعمل في الزراعة على تحويل الإنتاج إلى محاصيل وأنشطة أقل اعتماداً على اليد العاملة. وفي الوقت عينه، يمكن لتحويلات المهاجرين أن تساعد الأسر المعيشية التي تعاني من قيود على مستوى النقد على الاستثمار في أنواع جديدة من التكنولوجيا. غير أن بيانات الدراسات الاستقصائية الأسرية في عدد من البلدان تفيد بأن نسبة الأسر المعيشية التي تتلقى تحويلات هي أقل في معظم البلدان من بين تلك الأكثر عملاً في الزراعة (الشكل 7). ومن خلال تنويع مصادر الدخل، توفر التحويلات ضماناً ضد المخاطر ويمكن أن تشجع الأسر المعيشية على اعتماد تكنولوجيات إنتاج ذات عائدات أعلى في القطاع الزراعي أو على الخوض في أعمال تجارية غير زراعية. وفي الختام، يعتمد تأثير الهجرة على الأسر المعيشية المصدر على الأثر الصافي لفقدان الأسرة لليد العاملة والتأثيرات الإيجابية لتلقي التحويلات.

الشكل 7: نصيب الأسر المعيشية الريفية التي تحصل على تحويلات دولية بحسب المشاركة في الزراعة



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2018.

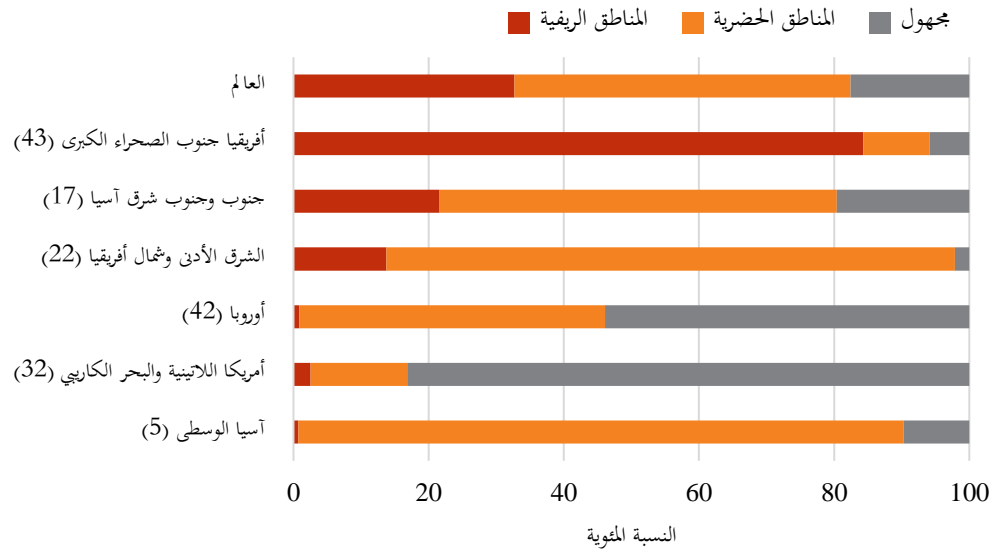
17- يمكن للهجرة أن تؤدي أيضًا إلى تغييرات في توزيع العمالة داخل الأسرة المعيشية نفسها بحسب الجنسين والأجيال. وغالبًا ما تؤدي المرأة دورًا أكبر في الزراعة بفعل هجرة الذكور، حيث أنها تتحمل أعباء أكبر مع إمكانية

ممارسة سلطة أكبر على صعيد اتخاذ القرارات. غير أنّ إضفاء هذا الطابع "النسائي" على الزراعة غير موجود على النطاق العالمي وتسود هجرة النساء إلى الخارج في العديد من المجتمعات أكثر من هجرة الذكور.

18- يمكن للتأثيرات غير المباشرة للهجرة الريفية أن تتخطى نطاق الأسرة المعيشية المصدر لتتطال المجتمعات المحلية والمجتمع ككل. يمكن للتأثيرات الإيجابية للهجرة إلى الخارج أن تنتشر على نطاق المجتمعات المحلية الريفية بأكملها في ظلّ دفع الهجرة إلى الخارج الأجور المحلية إلى الارتفاع وإنفاق التحويلات على شراء السلع المحلية واستثمارها في الأنشطة الاقتصادية المحلية، مما يؤدي إلى زيادة المداخيل وفرص العمل. وبإمكان المهاجرين أن يساهموا أيضاً في تنمية المجتمعات المحلية الريفية على نطاق أوسع من خلال التحويلات النقدية والمشاركة في المشاريع الإنمائية على مستوى المجتمع المحلي. ويساهم المهاجرون العائدون بدورهم بشكل إيجابي في المجتمعات المحلية.

19- تخلّ الهجرة القسرية بسبب الأزمات الممتدة بسبل العيش في الريف وتهدد الأمن الغذائي والتغذية في المناطق المصدر والوجهة على حد سواء. من شأن موجات النزوح الجماعية وما يرافقها من خسارة للأصول أن تؤثر إلى حد كبير على التنمية الاقتصادية، بما في ذلك التنمية الريفية، ليس فقط في البلد أو المنطقة التي يهرب منها الأشخاص بل أيضاً في البلدان المضيفة - ومعظمها بلدان نامية - والمواقع المضيفة. وإنّ عددًا كبيرًا من اللاجئين الدوليين - ما لا يقلّ عن 30 في المائة على المستوى العالمي وأكثر من 80 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى - يعيشون في المناطق الريفية في البلدان المضيفة لهم (الشكل 8).

الشكل 8: توزيع اللاجئين بحسب نوع المكان وعلى المستوى العالمي وبحسب مناطق مختارة، 2016



ملاحظة: يرد بين قوسين عدد البلدان في كل منطقة. تشمل التقديرات العالمية أمريكا الشمالية (2) وأوسيانيا (8).

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2018.

20- قد تنطوي هذه التدفقات الكبرى من اللاجئين والنازحين على المستوى الدولي على تحديات خطيرة بالنسبة إلى البلدان والمواقع المضيفة. فهي قد تؤدي إلى جملة أمور من بينها توترات في الأسواق المحلية للأغذية وإلى الحدّ من الخدمات الأساسية. ومع ذلك، ثمة أدلة تشير إلى أنّ إدماج اللاجئين في الاقتصادات المحلية قد يعود بالنفع على الطرفين. إذ من شأن إدارة التدفقات الوافدة للنازحين على نحو جيّد أن يؤثر إيجابياً على الاقتصادات المحلية من خلال سدّ الثغرات على مستوى العمالة وتشجيع نشر المعارف وتحفيز الطلب على السلع والخدمات المحلية.

21- يؤدي المهاجرون دوراً حاسماً في دعم الزراعة والمناطق الريفية في البلدان الوجهة المتقدمة. يمكن أن يساهم المهاجرون الدوليون، في العديد من البلدان المتقدمة التي تعاني من خسارة المناطق الريفية لسكانها، في تنمية المناطق الريفية من خلال سدّ النقص في العمالة في القطاع الزراعي. ففي أمريكا الشمالية وأوروبا على سبيل المثال، تشكل العمالة الأجنبية ركيزة الإنتاج الزراعي. غير أنّ حماية حقوق عمل اللاجئين وظروف عملهم غالباً ما تكون ضعيفة. وغالباً ما يعمل العاملون في القطاع الزراعي في العديد من المناطق الريفية بصورة غير نظامية ويكسبون أجوراً دون الأجر القانوني وهم عرضة للاستغلال. ومن شأن ضمان ظروف عمل لائقة للعاملين في القطاع الزراعي من المهاجرين أن يضمن أن تكون تجربة الهجرة إيجابية لكلّ من المهاجرين وبلدانهم المضيفة على حدّ سواء.

سابعاً - جعل الهجرة مجدبة للجميع

22- يجب أن تسعى السياسات إلى الاستفادة من منافع الهجرة الريفية بموازاة الحد من التأثيرات السلبية. يكمن التحدي بالنسبة إلى صانعي السياسات في الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من منافع الهجرة الريفية بموازاة الحد قدر الإمكان من تأثيراتها السلبية. ويجب أن تكون الهجرة، قدر المستطاع، قراراً طوعياً يتخذه المهاجرون استناداً إلى خيارات حقيقية ومستنيرة. ويعني هذا على نطاق الهجرة الريفية خلق فرص جاذبة لسبل العيش في الريف. كما أنه يتطلّب تذليل العقبات أمام الهجرة الريفية وتسهيل الهجرة العادية لأولئك الذين يقررون الانتقال إلى مكان آخر، بالإضافة إلى تنمية رأس المال البشري في المناطق الريفية من خلال التدريب وصقل المهارات، وتمكين المهاجرين المحتملين من الاستفادة من الفرص المتاحة. وإضافة إلى ذلك، يستوجب هذا الوقاية من الأزمات التي تؤدي إلى الهجرة القسرية والحد من التأثيرات السلبية على المهاجرين والمجتمعات المحلية المضيفة.

23- تواجه البلدان التي تختلف مستويات تنميتها تحديات مختلفة بالنسبة إلى الهجرة الريفية. يمكن تحديد الأولويات العريضة التالية المتعلقة بالسياسات بالنسبة إلى فئات البلدان المشار إليها في الشكل 5.

- البلدان التي تشهد زخماً إنمائياً، وإن كانت لديها مجموعة واسعة من الشباب في المناطق الريفية، قد تحتاج إلى التركيز على تشجيع فرص العمل في سلاسل القيمة الزراعية بموازاة تشجيع تنمية المراكز الحضرية الإقليمية لإتاحة فرص لسكان المناطق الريفية على مسافة أقرب من مكان إقامتهم. وسوف يُعَدّ دعم تنمية رأس المال البشري في المناطق الريفية الشباب في الريف للاستفادة من الفرص الجديدة. ومن الأهمية بمكان أيضاً تيسير الهجرة من خلال إتاحة معلومات عن الفرص المتاحة في أماكن أخرى ومساعدة المهاجرين المحتملين.

- البلدان التي تواجه تحدي عمالة الشباب في الريف في سياقات هشة والتي لا تملك الزخم الإنمائي لاستيعاب الوافدين إلى أسواق العمل في المناطق الريفية، يجدر بها تشجيع سبل العيش في الريف وإتاحة خيارات للشباب في المناطق الريفية بموازاة دعم القدرة الإنتاجية في المناطق التي تشهد هجرة إلى خارجها. وهي تحتاج، عند النهوض من الأزمات، إلى توفير الدعم للعائدين وللمجتمعات المحلية المصدر.
- الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات، التي غالبًا ما تعيش في حالة من الأزمات الممتدة، يجدر بها التركيز على تلبية احتياجات المهاجرين والمجتمعات المحلية المضيفة بموازاة تشجيع التدابير الوقائية. ويجب أن تكون الزراعة في صدارة الأولويات على اعتبار أن المناطق الريفية هي عادة الأشد تأثرًا وأن العديد من اللاجئين موجودون في المناطق الريفية.
- البلدان التي تمرّ في مرحلة انتقالية، والتي بلغت مستوى وسيطاً من التنمية، قد باشرت بالفعل عملية التوسع الحضري وشهدت تحولاً ديموغرافياً بسبب انخفاض معدل المواليد. وهي ستسعى إلى اتباع بعض من السياسات المقترحة في النقاط السالفة من أجل توليد فرص للعمل. غير أنه قد يجدر بها التركيز بشكل خاص على زيادة الحركة في أسواق العمل من خلال تذليل العقبات أمام الهجرة الريفية وتعزيز التعليم والخدمات في المناطق الريفية قبل أن تستشري مغادرة السكان لها.
- الوُجُهِات التي يُطْمَح إليها ينبغي عليها مواجهة التحديات الناجمة عن سوء إدماج المهاجرين والافتقار إلى التماسك الاجتماعي وهو ما قد يحدّ من النجاح وبالتالي من المساهمات التي يمكن أن يقدمها المهاجرون. ويتعيّن على هذه البلدان أن تحمي حقوق المهاجرين وأن تشجّع اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي. ويمكن تيسير هذه العملية من خلال صكوك التعاون الدولي مع البلدان المصدر، ومن بينها الاتفاقات الثنائية التي تشجّع الهجرة المؤقتة أو الموسمية.

24- وإنّ السياقات القطرية ستتغيّر مع الوقت. فأى بلد من البلدان ليس مجرّد بلد مضيف أو بلد عبور أو بلد وجهة بل إنه اثنان أو ثلاثة من هذه البلدان في آن معاً. وتمازجاً كما أصبحت البلدان الأوروبية وجهة للهجرة بعدما كانت لوقت طويل مصدرًا لها، كذلك من المرجح أن تصبح البلدان الناشئة مراكز إقليمية وأن يصل إليها مزيد من المهاجرين كلما ارتقت في مستوياتها الإنمائية، خاصة في ظلّ النمو السكاني السريع في العديد من البلدان النامية والحدود التي تقيد قدرة البلدان المتقدمة على الاستيعاب وأهمية الهجرة بين المناطق. وفي ظلّ اتساع التفاوت في الدخل بين البلدان النامية، سوف تستقطب البلدان الناجحة المهاجرين من بلدان مجاورة أقلّ تقدماً منها وهو ما سيؤثر على استراتيجيات التنمية الوطنية والإقليمية.

ثامناً - تعزيز القدرة الإنمائية للهجرة

25- من المهم تعزيز المساهمات التي يقدمها المهاجرون في سبيل تنمية مناطقهم الريفية المصدر من خلال التحويلات أو بطرق أخرى. ويمكن لمجالات سياساتية عدّة أن تساهم في ذلك بما فيها تيسير عملية إرسال التحويلات وخفض كلفتها وتشجيع استثمار التحويلات في المناطق الريفية، مثلاً من خلال توفير موارد مالية مقابلة. ومن شأن تيسير الهجرة الدورية والموسمية، على الصعيدين الداخلي والدولي، أن يحفّز العائدات في المناطق الريفية. ويمكن أيضاً تعزيز مساهمة

المهاجرين العائدين إلى المناطق الريفية من خلال إتاحة بيئة مشجعة للأعمال التجارية والاستثمار ودعم اندماج المهاجرين في أسواق العمل المحلية. وأخيراً، من المهم ضمان الاتساق والتعاون في السياسات المتعلقة بالهجرة عبر مختلف القطاعات وبين مختلف الأطراف الفاعلة وعلى شتى المستويات الحكومية، وبين البلدان أيضاً. ومن شأن الاتفاقات العالمية بشأن الهجرة واللاجئين أن تؤدي دوراً أساسياً في هذا الإطار.

26- ستبقى الهجرة الريفية عنصراً أساسياً من عناصر عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويكتسي وضع سياسات واضحة ومتسقة، لكل من الهجرة والتنمية الريفية بشكل عام، أهمية خاصة لنجاح عملية التنمية بما يعود بالنفع على المهاجرين وعلى مناطقهم المصدر ووجهتهم.

تاسعاً - المراجع

منظمة الأغذية والزراعة. 2018. حالة الأغذية والزراعة 2018. الهجرة والزراعة والتنمية الريفية. روما